ملخّص تنفيذي

يأتي الانهيار الاقتصادي والمالي الحالي الذي يعاني منه لبنان نتيجة 30 عامًا من سوء الإدارة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والمالي والضريبي، والذي زاد من حدته انتشار جائحة الكوفيد-19 والانفجار المدمِّر الذي عصف بمرفأ بيروت. وحيث أنّ لبنان يفتقر إلى ترف الحيّز المالي عبر ضخّ الأموال الهائلة لتعزيز الاقتصاد، فلا خيار أمامه سوى اللجوء إلى المساعدة الدولية التي تتطلب إجراء إصلاحاتٍ هيكلية. من هنا تأتي الحاجة ملحّة للمباشرة بالإصلاحات المطلوبة والضرورية والتي تعتبَر المفتاح الأساسي لتعافي الاقتصاد واستعادة استقراره.

من الواضح أنّ الخيارَ الوحيد المتاحُ أمام لبنان اليوم يكمن في الدخول في برنامج مع صندوق النقد الدولي الذي يمهّد بدوره الطريق للحصول على فرص تمويل إضافية من مؤتمر سيدر وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والدول الصديقة والمستثمرين المحليّن والدوليّين الخ. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عبر التوصّل إلى توافق سياسي حول خطة مالية واقتصادية واضحة وطموحة توفّر بيئة ملائمة لإعادة إرساء ثقة المجتمع الدولي لاسيما ثقة المستثمرين المحليّين والدوليّين والمغتربين اللبنانيّين.

إن استعادة الثقة بالحكومة والمؤسسات العامة أمر أساسي حيث ولسوء الحظ تزعزعت ثقة المواطن والمجتمع الدولي بالحكومة على مرّ السنوات القليلة المنصرمة. وإننا ندرك تمامًا بأنّ هذا الأمر يستغرق وقتًا طويلاً فكما يقول المثل الألماني القديم " الثقة تستغرق وقتا طويلا لبنائها ووقتا قصيرا لتدميرها" . أما الخطوة الأساسية لإعادة ترسيخ الثقة فتتمثّل بإعداد خطة مالية واقتصادية واضحة تستقطب رضى كافة أصحاب المصالح المعنيين إلى جانب ضرورة إحراز التقدّم على صعيد الإصلاحات السهلة المنال.

لهذه الغاية، يشكّل المستند الحالي خريطة طريقٍ لاستراتيجية نموّ خاصة بلبنان تكون مدفوعة بالإصلاحات وقائمة على التصدير على أن يستتبعها إطار عمل وجدول زمنيّ واضحيَن للتنفيذ. في النهاية، يكمن الهدف الأساسي في وضع الاقتصاد على سكة النموّ المستدام والشامل والمنصف على أن يرتكز هذا النموّ على نموذج الاقتصاد الصغير المنفتح والموجَّه بالرسوم المنخفضة وسعر الصرف المرِن وبقطاع تصدير ديناميكيّ قائمٍ على ميزة نسبيةٍ وتنافسية. هذه الخطة مرتكزة جزئيًا على الاقتراحات والتوصيات المقدَّمة في الخطط الاقتصادية السابقة ويُراد من هذه الخطة استكمال خطة التعافي المالية التي أعدتها الحكومة.

من بين أهم العراقيل البنيوية والأكثرها تجذّرًا والواجب معالجتها نذكر: الاقتصاد الريعي المرتكِز على المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة والبيئة المواتية للأعمال المقيَّدة وقطاعَي المال والعقارات

المتضرّرين بشكلٍ كبير والبنية التحتية والاستثمارات غير الوافية وأخيرًا وليس آخرًا الفساد المستشري والحوكمة الركيكة.

أمّا أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اللبناني فتتمثّل في القدرة على احتواء عجز ميزان المدفوعات المتنامي والذي بلغ مستوياتٍ مقلقة تُنذِر بالخطر. وعلى الرغم من عدم تدخُّل الحكومة، ساهم النقص في العملة الأجنبية بالتزامن مع تراجع القدرة الشرائية للمستهلك في انخفاض الواردات بنسبة 50%. ومن شأن خفض قيمة العملة أن يؤدّي بدوره إلى زيادة الصادرات وتعزيز القطاع السياحي.

في المقابل، لا يمكن للحكومة أن تعوّل على نقص العملة الأجنبية وانخفاض قيمة العملة المحلية لسدّ الفجوة في ميزان المدفوعات. لذلك، لا بدّ من أن تركّز على إنجاز الإصلاحات ووضع السياسات الرامية إلى استعادة الثقة وجذب الاستثمارات (مع التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة الساعية إلى تحقيق الكفاءة والحصول على الأصول الاستراتيجية) في محاولةٍ لزيادة تدفق العملات الصعبة.

كما وتركّز إحدى أهم الإصلاحات على بيئة الأعمال ما من شأنه المساهمة في جذب الاستثمارات فضلا عن المساهمة في تحسين أداء الأعمال الحالي. في الواقع، فإنّه من شأن الحدّ من كلفة ممارسة الأعمال التجارية وتذليل العراقيل التنظيمية غير الضرورية وخلق الفرص المتكافئة وتعزيز المنافسة وتحسين الحوكمة تحسين الكفاءة والتنافسية في القطاع الخاص اللبناني لاسيما تسريع عملية تعافي الاقتصاد وانتعاشه. كما يساهم ذلك في تعزيز جاذبية الاقتصاد اللبناني للاستثمارات الأجنبية نظرًا لاستقرار الوضعَين المالي والاقتصادي وتحسُّن الإمكانيات.

في هذا السياق، يُعتبَر لبنان إحدى الاقتصادات الأقلّ تنافسيةً في العالم وبين الدول العربية. وفقًا لتقرير سهولة ممارسة الأعمال للعام 2020، احتل لبنان المرتبة 143 من أصل 190 اقتصادًا في العالم والمرتبة الـ 15 بين الدول العشرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وترتكز عملية إصلاح البيئة المواتية للأعمال على تحديث و تنظيم و تبسيط الأنظمة المتضاربة والقديمة والمعقّدة التي تحدّ من الأعمال وتسهّل تفشي الفساد. إن الخطوات المقترَحة هي عبارة عن إصلاحاتٍ شاملة ومفيدة لكافة قطاعات الاقتصاد، وتركّز على تقييم البيئة المواتية على طول المراحل الثلاثة لدورة حياة الأعمال بما فيها الدخول والعمليات والخروج فضلا عن السياسة المؤاتية. إلا أنه وتحقيقًا لبيئة الأعمال المثالية، لا بد أن تتزامن الإصلاحات الشاملة مع إصلاحات استراتيجية تطال قطاعات أولوية محدّدة.

أما العقبة الأهم التي تعترض الشركات التجارية وبخاصةٍ الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فهي الحصول على التمويل اللازم والمتوقع أن تستمر لفترةٍ طويلة نظرًا للمشاكل التي يواجهها القطاع المصرفي. لهذه الغاية، تم طرح عدّة تدابير لتأمين التمويل لفترة ما بعد الأزمة ومن بينها منح حوافز خاصة

إلى البنوك الدولية تشجيعًا لفتح فروع لها في لبنان. ويمكن تحقيق ذلك من خلال السماح لتلك البنوك بالتواجد في المنطقة الاقتصادية الخاصة التي تتمتّع بسلطة تنظيمية خاصة بها وبنظام قضائي خاص كما هو مقترَح في هذه الخطة. أما الاقتراحات الأخرى التي تهدف بصورةٍ خاصة إلى دعم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فتتمحور حول المعالجة الضريبيّة.

أما الناحية التي لا يتم التعرض لها كثيرا والتي تؤثّر سلبًا على بيئة الأعمال فترتبط بتركيز السوق والممارسات التي تخل بالمنافسة. وبالتالي تشكل إلغاء الوكالات الحصرية والأشكال الأخرى من قيود السوق التي تعتبَر بمثابة حواجز تعيق الدخول إلى الأسواق وتوفير الإطار الملائم لإنفاذ مكافحة الاحتكار تحقيقًا للمنافسة المفتوحة في السوق بموجب قانون المنافسة المقترَح إحدى الركائز الأساسية لتحسين بيئة الأعمال.

في المقابل، تبدو السياسة التمكينية والشروط القانونية الأساسية المطلوبة لدعم الاستثمارات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص إما غائبة أو قديمة أو غير مستغَلَّة. تركّز الخطة على الحاجة إلى تعديل قانون الاستثمارات وإعداد الأنظمة التي تبيّن التفاصيل المهمّة واللازمة من أجل تنفيذ قانون الشراكة بين القطاعَين العام والخاص فضلا عن أطر السياسة الأخرى ذات الصلة.

في هذا السياق، تعتبر كل من المؤسسات الضعيفة والفساد المستشري وانعدام الفاعلية من القيود الرئيسيّة. وتتخطى الحاجة الملحّة للحدّ من الخسائر والاحتيال والتعسُّف ولزيادة الإنتاجية الحاجة إلى تحسين بيئة الأعمال كما وتسلّط الضوء على ضرورة إصلاح الهيكلية الإدارية. لهذه الغاية، تشدد هذه الخطة على ضرورة القيام بالإصلاحات الهادفة إلى محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وتحسين الحوكمة بشكلٍ عامٍ، وتتضمّن على سبيل المثال لا الحصر استقلالية القضاء ورقمنة وتحديث العمليات الجمركية وقانون المشتريات العامة.

وفقا لما تمّت الإشارة إليه آنفًا، يُتوقع أن تصبح الصادرات أقلّ كلفةً وأكثر تنافسية بالنسبة إلى المشترين الأجانب نظرًا لانخفاض قيمة العملة. ولكن، لا بد أن يترافق ذلك مع سياسة تصديرٍ وطنية هادفة ومصمَّمة جيدًا يكون من شأنها تحفيز الاستثمارات في الصناعات التصديرية المركّزة على المنتجات ذات القيمة العالية. وقد أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة للمرّة الأولى في لبنان لائحة كاملة بالسلع التي تتمتع بميزة نسبية ظاهرة، وهي لائحة تساعد في تحديد الصناعات الواجب دعمها. والأهم من ذلك، لا بد من تضافر الجهود لتسريع عملية انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية نظرًا للمنافع العديدة التي يمكن للبنان أن يتمتع بها نتيجة الانضمام.

لقد نتج عن عقود من ضعف الإنفاق الرأسمالي العام بنى تحتية متهالكة تعيق الإنتاجية وتعزّز انعدام الفعالية. لذلك، يتطلب الأمر زيادة الإنفاق على البنى التحتية بالتزامن مع إنشاء وكالات تنظيمية ورقابية

مختصة فنيًا للاحتكارات الوطنية (مثال الكهرباء والاتصالات والمياه وغيرها) من أجل تحفيز النموّ الاقتصادي.

لطالما شكّل تصدير الخدمات عنصرًا مساهمًا رئيسيًا في الصادرات ويُتوقع أن يزدهر تصدير خدمات المعرفة في السنوات القليلة المقبلة. لذا يجب على الحكومة العمل على توفير البيئة والسياسات الملائمة للأنشطة القائمة على المعرفة لتحقيق الازدهار. على سبيل المثال، يتوقع أن تحقق عملية تعزيز الخدمات المالية الرقمية وتحسين إطار الملكية الفكرية وتوفير خدمات الإنترنت الملائمة والعالية السرعة نجاحًا باهرًا في إرساء اقتصادٍ قائم على المعرفة وعلى الابتكار لشكل محرّكا أساسيا للنموّ.

تحقيقا للنموّ الشامل والعادل على أكبر قدر ممكن، تم التركيز على عدّة تدابيرَ منها الحاجة إلى اعتماد قانون عمل جديد وإنشاء شبكة أمانٍ اجتماعي شاملة فضلا عن تحسين برامج التدريب المهني وتوفير اقتراحاتٍ متنوّعة تهدف إلى تمكين المرأة على الصعيد الاقتصادي.

لهذه الغاية، يصبو لبنانُ إلى تحويل اقتصاده نحو اقصادٍ منتِج ومبتكِر وتنافسيّ بحيث يرتكز هذا التحوُّل على اعتماد مقاربة الميزة التفاضلية والأنشطة الصناعية القائمة على المعرفة مع الاستعانة بالمساعدات الحكومية وبتوجيه من قبل قطاعٍ خاصٍ حيويّ ورائدٍ. يكمن الهدف في تحقيق نموّ اقتصاديٍّ مستدام ومتنوّع وشاملٍ على نحوٍ منصفٍ وعادلٍ إفساحًا في المجال امام اللبنانيين للتمتُّع بمعايير معيشة جيدة وبلوغ كامل إمكاناتِهم. تجدر الإشارة إلى أن هذا النموَّ يجب أن ينبعَ في الأساس من القطاعات المنتِجة مع التشديد على اقتصاد المعرفة بما أنّ الأنشطة القائمة على المعرفة والابتكارات ستكون في السنوات القليلة المقبلة المحرّك الأساسي للنموّ.

إزاء ما تقدّم، يمكن توصيف رؤيتنا ومهمتنا على النحو التالي:

رؤيتنا: ترسيخ بلد صديق متنوع ثقافيًا ومنتج اقتصاديًا وتنافسي ومبدِع ومستدام يضمن توفير النموّ الشامل والعادل لجميع المواطنين اللبنانيّين.

مهمّتنا: العمل باستمرارٍ على تحديد والترويج لـ وتطبيق الإصلاحات والسياسات والقوانين والإجراءات والاستثمارات المُفضية إلى استدامة كلّ من: (i) إرساء بيئة مؤاتية للأعمال؛ و(ii) خلق قيمة اقتصادية ووظائف منتِجة؛ و(iii) تخفيض العجز المالي في الموازنة وفي ميزان المدفوعات.